الأنباء
الخميس 12 يونيو 2014

كلف محلب بتشكيل لجنة وزارية لوضع إستراتيجية لمواجهة التحرش

السيسي يزور ضحية التحرش ويعتذر لها: لن نسمح بتكرار أو استمرار ذلك في مصر

الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي خلال زيارته أمس لضحية التحرش التي حدثت في التحرير (رويترز)

القاهرة ـ وكالات: زار الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي برفقة وزير الدفاع الفريق أول صدقي صبحي امس ضحية التحرش بميدان التحرير والموجودة في أحد المستشفيات العسكرية، وأعرب لها عن اسفه الشديد إزاء ما حدث.

وأهدى السيسي الفتاة باقة من الورود، ووعدها باتخاذ إجراءات في منتهى الحزم والقوة في مقاومة ظاهرة التحرش، وقال مخاطبا الفتاة وسيدات مصر: «متزعلوش هنجبلكوا حقكو».

وأكد الرئيس خلال زيارته للضحية أنه لن يسمح بتكرار هذا الحادث، فيما أبدت الضحية امتنانها لزيارة الرئيس لها وطالبته برفع الفيديو الخاص بالواقعة من على موقع «اليوتيوب» على شبكة الانترنت.

وقال الرئيس السيسي موجها كلامه للضحية: «لن أوجه كلامي لوزير الداخلية ولا وزير العدل ولكن سأوجه كلامي لكل جندي في مصر سواء شرطة أو جيش، لن نسمح بتكرار او أن يستمر ذلك في مصر».

وتابع الرئيس قائلا: «أقول للقضاء عرضنا ينتهك في الشوارع وهذا أمر لا يجوز حتى لو كانت حالة واحدة، كما أتحدث إلى الإعلام بأن هناك مسؤولية تقع علينا وعلى الجميع، إعلام وشرطة وقضاء وكل رجل لديه نخوة ومروءة حتى لو كانت حالة واحدة في كل مصر».

ومضى يقول: «أعتذر لك ولكل سيدة مصرية، ونحن كدولة لن نسمح بذلك وسنتخذ إجراءات في منتهى الحزم والقانون سينفذ بمنتهى القوة»، معربا عن تمنياته لها بالشفاء العاجل والخير الدائم وأن تتجاوز هذا الموقف.

كان برفقة الرئيس عبدالفتاح السيسي خلال الزيارة القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع والإنتاج الحربي الفريق أول صدقي صبحي.

في السياق ذاته، كلف الرئيس المصري امس رئيس الوزراء ابراهيم محلب بتشكيل لجنة وزارية يشارك فيها الأزهر والكنيسة للوقوف على أسباب انتشار ظاهرة التحرش وتحديد استراتيجية وطنية لمواجهتها، تساهم فيها مؤسساتنا التعليمية والدينية والإعلامية والأمنية، إلى جانب مؤسسات الدولة الأخرى، بما فيها المجتمع المدني.

صرح بذلك السفير إيهاب بدوي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، وقال «إن الرئيس دعا السيدة ضحية واقعة التحرش بميدان التحرير لتأدية العمرة فور تماثلها للشفاء، كما استجاب لرغبتها في مرافقة والدتها لها».

وتابع قائلا: «إن الرئيس كلف كافة الأجهزة الأمنية المعنية ببذل العناية الواجبة للحيلولة دون تكرار مثل هذه الحوادث، والقضاء على هذه الظاهرة الدخيلة على المجتمع المصري، وعدم السماح بحدوثها على أي نطاق، حتى وإن كان فرديا، مشيرا إلى أن المسؤولية تقع على عاتق الجميع، بجانب الأجهزة الأمنية، بما في ذلك المجتمع ذاته».

إلى ذلك، طالبت دار الإفتاء المصرية بوضع خطة عاجلة وفورية تتناسب مع المرحلة الانتقالية الجديدة التي يعيشها المصريون، تتضمن وضع ضوابط صارمة لا تقبل التهاون في مواجهة الذين يهددون أمن الوطن أخلاقيا وتبني حملات إصلاحية لعلاج ظاهرة التحرش.

وأكد د.إبراهيم نجم مستشار مفتي الجمهورية في بيان امس أن ما جرى مؤخرا من ظاهرة التحرش جاء كاشفا عن واقع تم رصده منذ سنوات ماضية، ولم يتم الالتفات إليه إلا بعد تسليط الضوء عليه إعلاميا، مما يؤكد مسؤولية مؤسسات المجتمع عن رصد الظواهر السلبية وتبني حملات إصلاحية في مواجهة تلك الأوضاع السلبية، خاصة أن ظاهرة التحرش تدق ناقوس خطر يهدد بانهيار المجتمع أخلاقيا.

وطالب المتحدث باسم دار الإفتاء بتبني مؤسسات الدولة الدينية والفكرية والاقتصادية والسياسية والمجتمع المدني مشروعا قوميا لمواجهة الانفلات الأخلاقي بهدف تنمية منظومة القيم الأخلاقية.

ووصف د.نجم التحرش الجنسي بالفساد في الأرض بسبب إثارته الفزع في المجتمع وتخويف الأسر والعائلات، داعيا إلى تغليظ العقوبات على الذين يثبت في حقهم، كما أكد د.نجم أن بعض الجهات والفئات المغرضة التي تتبنى مفاهيم فاسدة تسعى لنشر الفوضى الأخلاقية بالمجتمع، رغبة منها في هدم القيم التي يقوم عليها البناء المجتمعي في خطة من تلك الجهات والهيئات للسيطرة على مقدرات الوطن بنشر الفساد بين الشباب.

دار الإفتاء تطالب بتبني حملات إصلاحية ومشروع قومي لمواجهة الانفلات الأخلاقي

أوباما يهنئ السيسي هاتفياً ويؤكد استمرار الدعم لمصر

واشنطن ـ أ.ش.أ: أجرى الرئيس الأميركي باراك أوباما اتصالا هاتفيا أمس بالرئيس المصري عبدالفتاح السيسي هنأه خلاله على تنصيبه كرئيس لجمهورية مصر العربية.

وذكر بيان صادر عن البيت الأبيض بهذا الخصوص أن أوباما أكد خلال الاتصال الهاتفي على التزامه بالعمل معا من أجل تدعيم المصالح المشتركة بين البلدين.

كما أكد الرئيس الأميركي استمرار دعم الولايات المتحدة لطموحات الشعب المصري السياسية والاقتصادية والاجتماعية واحترامها لحقوقه.

ووفقا لما جاء في بيان البيت الأبيض فقد أعرب الرئيس السيسي من جانبه عن تقديره للاتصال ورحب بدعم الولايات المتحدة للحكومة الجديدة.

وأضاف البيان أن الرئيسين أكدا التزامهما بالشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ومصر واتفقا على التواصل خلال الأسابيع والأشهر القادمة.

أكدت أن مفاوضاتهما الثنائية في جنيف «صريحة ومثمرة»

إيران: الخلافات لاتزال باقية مع أميركا حول أجهزة الطرد المركزي

طهران ـ وكالات: قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الإيرانية مرضية أفخم إن المفاوضات الثنائية التي جرت بين طهران وواشنطن في جنيف «كانت صريحة»، مشيرة إلى أن «الخلافات لاتزال باقية» حول عدد أجهزة الطرد المركزي.

وأضافت أفخم في مؤتمرها الصحافي الأسبوعي أمس ان أولوية إيران في المفاوضات تركزت على إحقاق الحقوق النووية لطهران، وفقا لوكالة الانباء الإيرانية «ايرنا».

وحول ما اذا كانت المفاوضات التي استمرت 11 ساعة في جنيف قد ساهمت في التقريب بين مواقف إيران والولايات المتحدة، أوضحت أفخم أن الخلافات لاتزال باقية وإن بعض المسؤولين الفرنسيين أعلنوا أن عدد أجهزة الطرد المركزي هو ما يبعث على الخلاف مع إيران.

كان كبير المفاوضين الإيرانيين عباس عراقجي قد اعلن مساء امس الاول استمرار الخلافات بعد محادثات استمرت يومين بين ممثلين لإيران والولايات المتحدة في جنيف حول البرنامج النووي الإيراني، لكنه أوضح ان اللقاء كان «مثمرا» مؤكدا ان الحوار سيستمر.

وأضاف كما نقلت عنه وكالة اسنا الطالبية الإيرانية ان «المشاورات كانت مكثفة وصعبة لكنها جرت في أجواء إيجابية. لايزال هناك تباينات والتشاور سيتواصل».

وفي واشنطن، ذكرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الاميركية جنيفر بساكي ان الهدف بالنسبة الى الولايات المتحدة يبقى التوصل الى اتفاق «قوي وكامل»، مشددة على ان «العملية طويلة». وتأتي هذه المحادثات، إضافة الى أخرى مرتقبة إيران مع كل فرنسا وروسيا بهدف التمهيد للجولة المقبلة من المفاوضات بين طهران مجموعة 5+1 والمقررة بين 16 و20 يونيو الجاري في ڤيينا والتي يفترض ان يباشر الطرفان خلالها صياغة اتفاق شامل ياملان في انجازه بحلول 20 يوليو المقبل.

الى ذلك، اعلن وزير النفط الإيراني بيجان زنغانه ان انتاج بلاده من النفط يمكن ان يصل الى أربعة ملايين برميل يوميا «في أقل من ثلاثة اشهر» في حال رفع العقوبات الغربية عن برنامج طهران النووي.

وقال زنغانه للصحافيين لدى وصوله الى ڤيينا امس الاول لحضور اجتماع لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوپيك) «بعد رفع العقوبات، في اقل من ثلاثة اشهر يمكننا ان ننتج أربعة» ملايين برميل من النفط يوميا.

وتأتي تصريحات زنغانه بعدما اعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني ان بلاده «ستبذل ما في وسعها» لضمان التوصل الى اتفاق نهائي حول برنامجها النووي يتوج المفاوضات بينها وبين الدول الكبرى.

ولفت زنغانه الى انه لا يمكن تحديد موعد لانتهاء هذه المفاوضات، وقال «انها مشاورات سياسية. لا يمكن لاحد ان يحدد موعد انتهائها».

وأضاف «إذا أبدى الطرف الآخر المفاوض نية حسنة يمكننا بلوغ اتفاق».

أوكرانيا ترفض اقتراحاً روسياً لتسعير الغاز وبوتين يتهمها بالمضي نحو «طريق مسدود»

عواصم ـ وكالات: فيما رفض رئيس وزراء أوكرانيا امس اقتراحا روسيا بعمل خصم في سعر بيع الغاز لأوكرانيا مصرا على خفض السعر المتعاقد عليه، حذره الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من ذلك الرفض واتهمه بالمضي بالمفاوضات نحو «طريق مسدود».

وأعلن بوتين انه مع 385 دولارا لألف متر مكعب من الغاز، اقترحته روسيا لأوكرانيا وحذر من الانتقال إلى «مرحلة أخرى» إذا رفضت كييف هذا العرض.

ونقلت وكالات الأنباء عن بوتين قوله خلال اجتماع للحكومة ان «السعر النهائي هو 385 دولارا لألف متر مكعب» بعد خفض 100 دولار.

وأضاف: «لكن إذا رفض عرضنا سننتقل الى مرحلة مختلفة تماما ولن يكون ذلك خيارنا» متهما أوكرانيا بالمضي بالمفاوضات نحو «طريق مسدود».

من جانبه، قال أرسيني ياتسينيوك في اجتماع حكومي في كييف إن العرض الذي قدمته موسكو وهو خصم 100 دولار من السعر وهو 485 دولارا لكل ألف متر مكعب من الغاز هو بمنزلة فخ طبقا لما ذكرته وكالة «إنترفاكس الأوكرانية» للأنباء. ونقل عن ياتسينيوك قوله «موقفنا لايزال كما هو: إعادة تحرير العقد وبيع الغاز بسعر السوق».

وكان رئيس الوزراء يتحدث فيما تعقد جولة أخرى من المحادثات بشأن الغاز يتوسط فيها الاتحاد الأوروبي بين روسيا وأوكرانيا في بروكسل بعد أن ذكرت شركة «غازبروم» الروسية العملاقة للطاقة امس أنها مددت الموعد النهائي المحدد لأوكرانيا لدفع ثمن الغاز الطبيعي الروسي حتى الأسبوع المقبل.

ولدى أوكرانيا فرصة الآن حتى الساعة 8 بتوقيت غرينتش يوم 16 الجاري لدفع مليارات الدولارات التي تقول شركة «غازبروم» أنها مستحقة على البلاد.

وبعد انقضاء هذه المهلة النهائية لن تسمح شركة «غازبروم» بتدفق الغاز إلا بعد الدفع مقدما.

وأكد ياتسينيوك مجددا أن أوكرانيا تريد أن يقترب السعر الذي تدفعه للغاز الروسي من سعر السوق الأوروبي وهو 268,50 دولارا مقابل ألف متر مكعب. ورفعت روسيا السعر إلى 485 دولارا بعد أن ضمت منطقة القرم الأوكرانية في مارس الماضي، قائلة ان خفضا سابقا اعتمد على قيمة عقد الإيجار لاسطولها في البحر الأسود المتمركز في شبه الجزيرة.

وتتم متابعة تلك المحادثات عن كثب في مختلف أنحاء أوروبا، حيث هددت روسيا بوقف شحنات الغاز إلى أوكرانيا.

ومثل هذا الإجراء سيهدد مصدرا ضخما من الإمدادات إلى غرب أوروبا، كما حدث في عام 2009. ومن المقرر أن تستمر المحادثات بشأن القضية بعد تأجيل جولة كانت مقررة أمس الاول. وجاء في بيان للكرملين ان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اتصل هاتفيا بالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل لبحث الوضع.

وأضاف البيان: «أكد فلاديمير بوتين انه رغم المشكلات التي حدثت فان الوفد الروسي مخول له بمواصلة المحادثات بأسلوب بناء يهدف إلى التوصل إلى اتفاق يحظى بقبول الطرفين». وقال ميلر إن التأجيل يهدف إلى إعطاء المحادثات مزيدا من الوقت لإحراز تقدم. وتسعى كييف إلى تقليص المبلغ المنتظر أن تدفعه مقابل الغاز.

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال ترؤسه اجتماع الحكومة أمس (أ.ف.ب)

الحكم بسجن علاء عبدالفتاح و24 آخرين 15 سنة بتهم بينها «خرق قانون التظاهر»

القاهرة ـ أ.ف.پ: حكمت محكمة مصرية امس غيابيا بالسجن 15 عاما على الناشط اليساري علاء عبدالفتاح وكذلك على 24 شخصا آخرين ادينوا بالمشاركة في تظاهرات غير قانونية في نوفمبر الفائت.

وقال المحامي احمد سيف الاسلام ووالد علاء عبدالفتاح لفرانس برس ان الحكم صدر فيما كان عبدالفتاح خارج مقر المحكمة التي عقدت في اكاديمية للشرطة ملاصقة لسجن طرة جنوبي القاهرة.

وتابع: «الحكم صدر غيابيا لان المحامين لم يتمكنوا من ابداء مرافعتهم كذلك لم يسمح لعلاء بالدخول لحضور جلسة محاكمته».

وبعد اعلان الحكم مباشرة، اوقفت الشرطة عبدالفتاح احد قادة الثورة التي اطاحت بالرئيس حسني مبارك في 2011.

وصدر الحكم الغيابي ضد عبدالفتاح والـ24 الاخرين بعد ادانتهم بتهم سرقة جهاز لاسلكي من أحد الضباط، وتنظيم تظاهرة غير مرخصة وقطع الطريق والبلطجة والتعدي على رجل شرطة.

واوضح المحامي سيف الاسلام ان «المتهمين لهم الحق في اعادة المحاكمة لان الحكم صدر غيابيا».

ويعتبر المدون والناشط السياسي علاء عبدالفتاح احد رموز ثورة «25 يناير» في 2011 التي اطاحت بالرئيس الاسبق حسني مبارك. وقد دعم ايضا الاطاحة بالرئيس المعزول محمد مرسي في يوليو الماضي.

لكن عبدالفتاح وناشطين علمانيين عارضوا سيطرة الجيش على السلطة بعد عزل مرسي.

والقي القبض على عبدالفتاح في نوفمبر الماضي بعد يومين من مشاركته في تظاهرة تعارض منح سلطات واسعة للجيش في الدستور المصري الذي جرى اقراره لاحقا في استفتاء شعبي في يناير الماضي.

واصدرت مصر قانونا مثيرا للجدل يحظر جميع التظاهرات الا تلك التي تحصل على ترخيص من وزارة الداخلية، وجرى حبس عشرات النشطاء اثر هذا القانون.

وبعد اكثر من مائة يوم في الحبس الاحتياطي، اخلى القضاء المصري في 23 مارس سبيل الناشط اليساري المعروف بكفالة على ذمة القضية.

وقررت محكمة جنايات في القاهرة اخلاء سبيل عبدالفتاح بكفالة مالية قدرها 10 الاف جنية (قرابة 1500 دولار) ومتهم آخر في القضية نفسها وهو احمد عبدالرحمن بكفالة مماثلة.

وبذلك فإن جميع المتهمين في القضية يحاكمون وهم احرار اذ ان عبدالفتاح وعبدالرحمن كانا الوحيدين المحبوسين على ذمة القضية.

ومنذ اطاحة الجيش بمرسي، تشن السلطات المصرية حملة واسعة على انصاره خلفت نحو 1400 قتيل وقرابة 15 الف معتقلا، كذا اعلنت الحكومة جماعة الاخوان المسلمين التي ينتمي اليها مرسي «تنظيما ارهابيا».

وفي 20 مايو الفائت، ايدت محكمة جنح في محافظة الاسكندرية شمال البلاد حكما بالسجن عامين على الناشطة ماهينور المصري بعد ادانتها بتهم التظاهر غير المرخص والاعتداء على قوات الامن. وجرى توقيف ماهينور بعد الجلسة التي حضرتها بارادتها حيث كانت تحاكم وهي طليقة وليست محبوسة.

وفي 28 ابريل، حظر القضاء المصري حركة «6 أبريل» ابرز حركة معارضة خلال الثورة التي اسقطت مبارك اثر دعوى اتهمتها «بأعمال تشوه صورة الدولة المصرية والتخابر مع قوى اجنبية».

واوضح عمرو علي المنسق العام لحركة «6 ابريل» ان 12 على الاقل من اعضاء الحركة صدرت ضدهم احكام او يحاكمون حاليا بتهم مختلفة من بينها خرق قانون التظاهر.

صورة ارشيفية لعلاء عبدالفتاح (أ.ف.پ)

تعديل وزاري في اليمن على خلفية أزمة انقطاع الكهرباء

صنعاء ـ أ.ف.پ ـ رويترز: أجرى الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي تعديلا وزاريا امس شمل عددا من الوزارات الرئيسية، وسط تصاعد الاستياء الشعبي لأسباب من بينها استمرار انقطاع التيار الكهربائي وارتفاع الأسعار.

وقالت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) إن التعديل شمل وزراء: المالية والنفط والخارجية وآخرين.

وكان محتجون قد قطعوا الطريق في وقت سابق أمام منزل الرئيس عبده ربه منصور هادي وطالبوا بإقالة الحكومة ملوحين بالمطالبة برحيل الرئيس نفسه اذا لم تحل الازمة. من جهة اخرى، شن الطيران اليمني غارة ضد مسلحين قبليين نفذوا هجمات تخريبية اسفرت عن انقطاع الكهرباء في سائر انحاء اليمن ما اسفر عن قتلى وجرحى بحسب مصادر قبلية، فيما تصاعد التوتر في صنعاء في ظل تزامن ازمة الكهرباء مع ازمة وقود حادة.

وقالت مصادر قبلية لفرانس برس ان الغارة استهدفت «تجمعا لمجاميع قبلية» بالقرب من مأرب في وسط البلاد، بدون تحديد حصيلة دقيقة للضحايا.

وبحسب مسؤولين يمنيين، فان المجاميع القبلية هذه لم تقم فقط بالاعتداء عدة مرات على شبكة الكهرباء بل هي تقطع منذ يومين الطريق بين مأرب وصنعاء ما يعرقل كل محاولات تصليح الشبكة.

وذكر مصدر قبلي ان المسلحين يحتجون على محافظ مارب الذي يقولون ان يحتجز اموالا من الدولة مخصصة لهم.

وكانت وزارة الكهرباء اليمنية اعلنت امس الاول انقطاع التيار بشكل تام على كامل الاراضي اليمنية بعد هجوم على خطوط لنقل الطاقة.

من جانبه، اكد وكيل وزارة النفط شوقي المخلافي أن أزمة المشتقات النفطية «ازمة مركبة بين المخربين وبين الحكومة وبين قطاع الطرق».

واعتبر انه «لابد ان يتحمل الرئيس هادي ورئيس الحكومة مسؤوليتهما تجاه هذا الشعب ولا بد من كشف من يقف وراء هذه الأزمة».